إطار مقترح لتحسين الفرص الاستثمارية البديلة لأموال التأمينات الاجتماعية لتحقيق نمو اقتصادى واجتماعى

[١٤]

نادر البير فانوس[١]– **سهير صفوت عبد الجيد**[٢]–**حنان هلال عبد الوهاب**[٣]
١) كلية التجارة، جامعة عين شمس ٢) كلية التربية، جامعة عين شمس ٣) التأمينات الاجتماعية، القاهرة

المستخلص

تهدف الدراسة إلى دراسة كيفية ارتفاع العائد من استثمار موارد التأمين الاجتماعى لتحقيق ارتفاع مستوى أصحاب المعاشات وتعظيم الفائدة الاقتصادية فى الدولةعن طريق الفرص الاستثمارية البديلة.

تستخدم الدراسة منهج لأسلوب التحليلى لاستثمارات التأمين الاجتماعى من الناحية النظرية والعملية بالإضافة إلى أسلوب الاستنباط من واقع الدراسات السابقة مما انتهت إليه من نتائج والاستفادة منها وتعد أموال التأمين الاجتماعى متغير مستقل بينما تكون استخدامات أموال التأمين الاجتماعى فى تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة من المتغيرات الوسيطة أما المتغير التابع فيتمثل فى تحسين الفرص الاستثمارية البديلة لأموال التأمين الاجتماعى.

ومن أهم الأدوات المستخدمة فى الدراسة تقارير إنجازات التأمين الاجتماعى (الحكومى والخاص) وكذلك التقرير السنوى للبنك المركزى خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٢ وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار فى فروض الرهن العقارى وتوريقها من أنسب المجالات الاستثمارية لموارد التأمين الاجتماعى. كما توصلت الدراسة إلى أن معدل عائد الاستثمار لأموال التأمين الاجتماعى كله وبشكل دائم أقل من متوسط العائد السائد فى السوق وأوصت الدراسة بقياس وتقييم كفاءة السياسة الاستثمارية لأموال التأمين الاجتماعى بصفة دورية.

مقدمة

تعتبر التأمينات الاجتماعية عنصراً بارزاً من عناصر الاستقرار الاجتماعى كما تمثل ركيزة من ركائز التوازن الاقتصادى لأفراد المجتمع المصرى محققة لأهدافها منتجة لأثارها فى توفير الأمن الاجتماعى على الصعيد القومى.

لذلك نجد أن تشريعات الحماية الاجتماعية تهتم بتأمين وسائل العيش والأمن للمواطنين عن طريق وقايتهم من التعرض إلى الحاجة وإلى ما يفقدهم القدرة على إيجاد العمل وممارسته وتعويضهم عن الأخطار الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية وتنمية قدراتهم على العمل والتكسب كما تهتم بتوفير خدمات الصحة والتعليم وكافة تدابير الحياة الأمنة والعمل اللائق (مؤتمر العمل العربى – القاهرة – الدورة ٣٩ ابريل ٢٠١٢).

وبما أن الأموال المستثمر مملوكة للمؤمن عليهم وبالتالى لا يمكن المخاطرة بها ويجب المحافظة عليها وعلى ضمان قيمتها فى مواجهة انخفاض القوة الشرائية للنقود وضد مخاطر التضخم وارتفاع الأسعار والخوف من التأثير السلبى على الاحتياطيات التراكمة وفقد بعضا منها كما يراعى تحقيق أعلى عائد ممكن وضمان انتظامه وتحقيق أقصى فائدة اجتماعية واقتصادية مباشرة للمؤمن عليهم (سامى نجيب ١٩٩٧ – ص ٤٧٦).

لذلك نجد أنه من خلال تراكم الاحتياطيات والمخصصات والمدخرات تتم معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية باستثمار موارد التأمين الاجتماعى تفى التنمية على مستوى المجتمع.

ولو نظرنا إلى استثمار موارد التأمين الاجتماعيى فى مصر لوجد أنها تتركز بصورة كبيرة فى بنك الاستثمار القومى والذى تتوجه النسبة الغالبة من موارد نحو اقراض الحكومة مما يعنى عدم وجود استثمار حكومى وبالتالى فإن الفائدبة التى يقوم بنك الاستثمار القومى بحسابها لصالح التأمين الاجتماعى انما هى فائدة وهمية.

والجدير بالذكر أن الكثير من الدول تنادى فى الفترة الأخيرة بالعمل على إعادة هيكلة النظم القائمة أو إنشاء نظم أخرى بديلة وذلك لتغير الكثير من الظروف التى نشأت فيها وأصبحت تهدد استمرارية هذه النظم وعلى سبيل المثال دول أوربا فى الاتحاد الأوروبى والتى أصدرت تقريراً عن المائدة المستديرة الأوروبية للصناعنيين نادت فيه بالعمل على اصلاح نظم المعاشات بعد إقامة الاتحاد الأوروبى والذى بمقتضاه لم تعد هناك قيود على انتقال الأفراد بين دول الاتحاد. مما يستوجب معه محاولة تعديل هذه النظم حتى لا تعوق عمليات التنقل (تقرير المائدة المستديرة الأوروبية للصناعيين – مايو ٢٠٠٠).

كذلك النظام المصرى الذى قام على النظام الاشتراكى الذى يتطلب محددات ومتطلبات محددة ولكن تغير الأمر الأن فى ظل الاقتصاد الحر مما يستوجب معه تعديل النظام القائم حتى يساهم فى تدعيم هذا النظام.

ومما لا شك فيه أن أى دعوة للاصلاح أو التغير يكون لها سلبيات ولكن أيضاً يكون لها ثمارها التى يشارك فيها الجميع وبخاصة المستفيدين من النظام والذى أنشئ أساساً لرعايتهم هذا بالإضافة إلى تدعيم اقتصاديات السوق وتنشيط الاستثمارات من خلال آليات مسبقة تكفل للدولة ضمان استمرارية النظام التأمينى وتحقيق أهدافه لأكبر فترة ممكنة وكذلك إتاحة الفرصة للقيام بدورها ويساعد استثمار موارد التأمين الاجتماعى فى زيادة معدلات النمو ويحافظ على مستويات منخفضة من التضخم وتحسين أداء السوق. كما تلعب استثمارات التأمين الاجتماعى دوراً اجتماعياً هاماً وهو ضمان سداد التأمين الاجتماعى لالتزاماته تجاه أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم مما يؤدى إلى توفير حياة كريمة لهم وتحقيق الاستقرار ومن ثم تقوم هذه الدراسة بدراسة الفرص الاستثمارية البديلة وكيفية استخدامها فى تنمية اقتصادية واجتماعية الأمر الذى يؤدى إلى الحصول على أكبر عائد من الاستثمار لرفع مستوى أصحاب المعاشات وتعظيم الفائدة الاقتصادية هذا من الناحية العملية أما من الناحية العلمية تتمثل فى قدرة الدراسات المتعلقة بتحسين الفرص الاستثمارية البديلة لموارد التأمين الاجتماعى واستخدامها فى تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة.

مشكلة الدراسة

أن آليات الادخار الإجبارى الذى ينتج عنه التراكم الرأسمالى والذى يمثل الدعامة الأساسية فى أى عملية تنمية يمكن أن يكون سبيلاً لتدعيم الاقتصاد وتقويته كما يمكن أن يضعف الاقتصاد عن طريق إيجاد توشهات وتوجيه رأس المال إلى استثمارات غير منتجة أو غير ذات قيمة ومن ثم فإن الأسلوب الاستثمارى الكلى لأموال التأمين الاجتماعى لم يحظى بالعناية الكافية والواجبة بالنسبة لهذه النوعية من الاستثمارات بالإضافة إلى أنها تحقق خسائر فعلية فى بعض قنوات الاستثمار الأخرى كما أن كافة أوجه الاستثمار لم تحقق الفائدة المباشرة

للمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات وبصفة عامة تعانى معظم الدول من مشكلة تزايد أعداد المتقاعدين بها مما يتطلب زيادة الالتزامات تجاههم.

لذلك نجد أن معظم النظم أصبحت غير قادرة على مواجنة التزاماتها وقد تناولت دراسات عديدة تلك المشكلة من خلال أوجه مختلفة فنجد دراسة مايان صبحى بعنوان (تقييم إدارة نظم التأمين الاجتماعى فى مصر عام ٢٠١٢) التى تهدف إلى دراسة الوضع الراهن للنظام مع الوقوف على نقاط القوة والضعف وأوجه قصوره وقدرته على تلاقى القصور مع عمل صياغة لمقترحات اصلاح وتطوير لنظام التأمين الاجتماعى فى ضوء الخبرة الدولية من خلال هذه الدراسة نجد وجود مشكلة تتركز فى ضرورة تبسيط الإطار التشريعى لقوانين التأمين الاجتماعى مع إنشاء هيئة مستقلة خاصة بإدارة نظام التأمين الاجتماعى والمعاشات ومجلس الاستثمار موارده معه ضرورة ربط المعاشات المستحقة بمعدلات التضخم.

وكذلك دراسة كريستان دفاد الأماناتى (٢٠٠٧) بعنوان (هل نمو قطاع التأمين والإصلاحات يؤثر فى التنمية الاقتصادية) تهدف الدراسة إلى التركيز على نمو قطاع التأمين وأثره فى الاصلاح الاقتصادى والتنمية فى الهند وقد توصلت الدراسة إلى أن مساهمة قطاع التأمين فى التنمية الاقتصادية هى إيجابية ويمكن الاستثمار فى البنية التحتية للمساعدة على استمرار النمو الاقتصادى يتضح من هذه الدراسة وجود مشكلة تتركز فى وضع القيود المفروضة على قطاع التأمين وزيادة وتيرة الإصلاحات.

وكذلك دراسة أحمد على بعنوان (دور موارد التأمين الاجتماعى فى تنمية اقتصاديات الدول مع التطبيق على الاقتصاد المصرى عام ٢٠٠٤) وتهدف الدراسة إلى بيان كيفية توجيه موارد التأمين الاجتماعى فى الاقتصاد القومى بغرض تدعيمه وتنميته مع مراعاة البعد الاجتماعى الذى يتمثل فى تحقيق الفائدة لجمهور المستفيدين من النظام يتضح لنا من هذه الدراسة عدم تلائم النظام التأمينى مع المتغيرات الاقتصادية وكذلك عدم استثمار موارد التأمين الاجتماعى الاستثمار الأمثل الأمر الذى يستوجب معه عمل دراسات أخرى تساعد على استثمار موارد التأمين الاجتماعى الاستثمارى الأمثل وكفية الاستفادة منه إلى حاجة كافة الأنظمة للتطوير الدائم بما يتناسب مع التغيرات فى الظروف الاقتصادية ومراعاة تأثيره على

ذوى الدخول المحدودة واستثمار موارد التأمين الاجتماعى استثماراً حقيقياً وليس وهميا والمتأمل للدراسات السابقة يلحظ التباين بينها سواء من حيث الهدف من الدراسة أم من حيث الأطر النظرية والمنهجية التى انطلقت منها كل دراسة. فلقد اهتمت الدراسات السابقة بنظام التأمين الاجتماعى وتأثير تلك النظام على النظام الاقتصادى والتى تباينت فيما بينها فمنها من اهتم بتقييم النظام وأخرى تناولت الجانب الاقتصادى فقط.

لذلك سعت الدراسة الراهنة إلى محاولة الكشف عن تحسين الفرص الاستثمارية البديلة لأموال التأمين الاجتماعى لتحقيق نمو اقتصادى واجتماعى والتى تعد خطوة على الطريق لسد الثغر الموجودة فى التراث العالمى لدراسات موارد التأمين الاجتماعى وكيفية استغلال تلك الموارد الاستغلال الأمثل.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة فى قدرة نظم التأمين الاجتماعى على تكوين المدخرات بصورة اجبارية ومن ثم تكوين تراكم رأسمالى له تأثيره فى الاقتصاد القومى يمكن استثماره وتوجيهه لتعظيم الفائدة الاقتصادية والاجتماعية حتى يمكمن لقطاعى التأمين الاجتماعى (الحكومى والخاص) الاستفادة منه.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على الفرص الاستثمارية البديلة لأموال التأمين الاجتماعى لتحقيق نمو اقتصادى واجتماعى ويتم تعظيم الفائدة عن طريق ما يلى:

- الاستثمار فى البنية التحتية.
- الاستثمار فى مشروعات الرهن العقارى.
- الاستثمار فى مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة.
- الاستثمار من خلال بورصة خاصة.

فروض الدراسة

يحاول البحث التحقق من عدة فروض أهمها:

- لا توجد علاقة جوهرية ذات دلالة معنوية بين ضعف نمو قطاع التأمين الاجتماعى واستثماراته وارتفاع معدل البطالة وانخفاض مستوى دخل الفرد.
- لا توجد علاقة جوهرية ذات دلالة معنوية بين ضعف نمو قطاع التأمين الا جتماعى واستثماراته وبين غياب التخطيط الاستراتيجى وقلةا لكوادر المتخصصة فى الاستثمار.

حدود البحث

- **المكان** صندوقى التأمين الاجتماعى الحكومى والخاص.
- **الزمان** خلال فترة الدراسة من ٢٠٠٠ – ٢٠١٢.
- **الإطار النظرى للدراسة:** أكد التراث النظرى المعاصر على ضرورة استخدام المدخل الموضوعى والذى يعتمد على مؤشرات موضوعية فى قياس التغير فى موارد التأمين الاجتماعى وتقويمها ومن أنصار ذلك المدخل الإحصائيون والعاملون بأجهزة الدولة الإحصائية والمخططون فضلاً عن المتظلمات الدولية المهتمة بالتنمية وكذلك جهود منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية وذلك من خلال برنامجها الطموح الخاص بالمؤشرات الاجتماعية. وكذلك المدخل الاجتماعى الذى يتمثل فى مستوى دخل أصحاب المعاشات، وكيفية الإرتقاء بالمستوى الاقتصادى لهم وتدعيم بقائهم والمحافظة على استمرارية ذلك الدخل. كما استخدمت الدراسة نظرية المزايا الخاصة القابلة للتحويل والتى تهدف إلى استخدام موارد التأمين الاجتماعى الاستخدام الأمثل وتحقيق أعلى عائد مع المحافظة على الضمان وكذلك نظرية المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية.

مما سبق نجد أن الدراسة تتفق مع العديد من تفسيرات هذه النظريات حيث استفاد الباحثة من رؤى وتفسيرات هذه النظريات ولما كان الاعتماد على معدل نظرى واحد مخاطرة على حساب الوضوح والتحليل الموضوعى المتكامل. فقد حاولت الباحثة الاستناد إلى

النظريات الموضوعية فى تفسير قضية البحث وذلك من تأثير هذه الجوانب على موارد التأمين الاجتماعى.

الإجراءات المنهجية للدراسة

١-**نوع الدراسة والمنهج المستخدم:** تستخدم الدراسة الأسلوب التحليلى لاستثمارات التمين الاجتماعى من الناحية النظرية والعملية. وكذلك استخدام أسلوب الاستنباط من واقع الدراسات السابقة مما انتهت إليه من نتائج للاستفادة منها.

٢-**أدوات الدراسة:** استمارة تحليل البيانات من إعداد الباحثة.

بعد إطلاع الباحثة على عدد من أدوات الدراسة فى الدراسات السابقة وفى إطار التوجه النظرى فقد اعتمدة هذه الدراسة على استمارة تحليل البيانات والتى اعتمد فى صياغتها على التراث النظرى والدراسات السابقة المتعلقة بموارد التأمين الاجتماعى والتعريفات الإجرائية وكذلك الأدوات السابقة. وقد وجدت الباحثة أن الأدوات المستخدمة فى الدراسات السابقة لا تقيس إلا جانب واحد فقط أو بعض الجوانب.

لذلك فإن استمارة تحليل البيانات التى تم إعدادها اشتملت على عدة أبعاد تتمثل فيما يلى:

أ- تحليل عائد الاستثما فى أوجه الاستثمار المختلفة.

ب- تحليل تطور متوسط المعاش الشهرى لأصحاب المعاشات.

ج-مقارنة معدل الفائدة العائد فى السوق بمعدل الفائدة للعائد المعدل والنسبة المتوقعة.

٣- العينة:

- استخدام تقارير الانجازات السنوية للتأمين الاجتماعى خلال الفترة من عام(٢٠٠٠-٢٠١٢)
- استخدام التقارير السنوية للبنك المركزى خلال الفترة من (٢٠٠٠ -٢٠١٢).

بالإضافة غلى بعض المعالجات الإحصائية المستخدمة فى الدراسة والتى تتمثل فى:

١-النسب المئوية لتوضيح مناصفات عينة الدراسة.

٢-اختيار (ت T. Test) لحساب دلالة الفروق.

تستخدم الدراسة الأسلوب التحليلى لاستثمارات التأمين الاجتماعى من الناحية النظرية والعملية بالإضافة إلى استخدام أسلوب الاستنباط من واقع الدراسات السابقة مما انتهت إليه من نتائج للاستفادة منها مثل دراسة مايان صبحى بعنوان (تقييم إدارة نظم التأمينات الاجتماعية فى مصر عام ٢٠١٢) والتى تهدف إلى تقيم النظام الحالى ومدى قدرته على تلافى القصور وعمل صياغة لاصلاح وتطوير التأمينات الاجتماعية فى ضوء الخبرات الدولية وتتفق أيضاً مع دراسة هدى مجدى السيد بعنوان (التأمينات الاجتماعية ومستوى المعيشة فى مصر ٩٠، ٩١ – ٩٥، ١٩٩٦) وتعد هذه الدراسة من أهم الدراسات التى قدمت تحليلاً وافياً لنظام التأمينات الاجتماعية فى مصر وعلاقته بمستوى المعيشة وتؤكد إلى ضوررة تعديلات فى النظام التأمينى بالإضافة إلى التجارب الدولية مثل تجربة شيلى والمملكة المتحدة البريطانية.

وقد استخدمت الدراسة تقارير إنجازات التأمين الاجتماعى فى القطاع الحكومى والخاص وكذلك التقرير السنوى للبنك المركزى كأدوات للاستعانة بهم فى التحليل والاستنباط.

الإطار المقترح لتحسين الفرص الاستثمارية لأموال التأمين الاجتماعى:

١- **الاستثمار فى البنية التحتية:** يوفر الاستثمار فى مشروعات البنية التحتية ضمان للأموال المستثمرة حيث أنها تتمثل فى أصول تحقق إيرادات كما أنها عائد منتظم وتخدم المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات بشكل مباشر.

٢- **الاستثمار فى مشروعات الرهن العقارى:** يعتبر الاستثمار العقارى من أفضل أوجه الاستثمار تحقيقاً للعوائد لارتباطه بآجال طويلة كما أنه أكثر ضماناً وأقل مخاطرة بالإضافة إلى العائد الاجتماعى الناتج عنه.

٣- **الاستثمار فى مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة:** يعتبر الاستثمار فى مشورعات الطاقة الجديدة والمتجددة من المشروعات الهامة فى تحقيق عائد منتظم حيث يرتبط باستمرارية المشروع وكفاءة إدارته ويعتبر الاستثمار فى هذا المجال من المشروعات الحيوية التى يحقق إيرادات عالية ومضمونة تغطى معدلات التضخم وتضمن تحقيق أرباح بمعدلات مناسبة ومقبولة مع الحفاظ على ضمان أموال التأمين الاجتماعى وبيئة نظيفة.

٤-**الاستثمار من خلال بورصة خاصة:** الاستثمار من خلال بورصة خاصة يحقق مبادئ وشروط استثمار أموال التأمين الاجتماعى وينعكس ذلك بالإيجاب على الاقتصاد ككل من خلال معدلات عائد مرتفع ولا تضحى باعتبارات الضمان التى تهتم به أموال النظام باعتبارها مخصصات لمقابلة التزامات ولكنها متاحة للاستثمار لما يتفق مع طبيعتها.

نتائج الدراسة

١-أن السياسة الاستثمارية الحالية لم تسهم بالقدر المطلوب فى تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة بالإضافة إلى أنها حملت الدولة بالمزيد من الأعباء بالإضافة أيضاً إلى أنها لم يكن لها دور ملموس فى تمويل عبء ملاءمة المعاشات مع التغير فى نفقات المعيشة وهذا ما يتفق مع دراسة حمدى على ٢٠٠٤ بعنوان (دور موارد التأمينات الاجتماعية فى تنمية اقتصاديات الدولة والتى تهدف إلى تطوير نظم التأمين الاجتماعى بينما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية ومراعاة تأثيرها على ذوى الدخول المحدودة. وهو ما يحققه الفرض الأول.

والجدول التالى يوضح لنا معدل التضخم

معدل التضخم	أكتوبر ٢٠١٣	سبتمبر ٢٠١٤	أكتوبر ٢٠١٤	مقدار التغيير	
				شهرى	سنوى
شهرى	١،١	١،٢	١،٧	٠،٠٥	٠،٠٦
سنوى	١٠،٤	١١،١	١١،٨	٠،٠٧	١،٠٤

المصدر: النشرة الشهرية لتناول المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء – العدد ٢٦٣ – المجلة ٢٣ – نوفمبر ٢٠١٤.

يتضح من الجدول السابق تأثير الاستثمار على جميع المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بالنمو من حيث خفض نسب التضخم وانخفاض معدلات البطالة وانتعاش أسواق المال.

وبصفة عامة فإن التضخم يؤدى إلى التغيير فى قيمة النقود وإذا ما ظهر الكساد فيمكن أن تزد الحكومة من حركة الشراء الاجمالى.

وللتضخم تأثير اجتماعى خطير يجب العمل على تلافيه حيث تنحدر قيمة النقود وتستمر فى التدهور وينظر الفرد للعائد الثابت بأنه أقل جذباً ففى ظل التضخم يجد الذين

يضعوا مدخراتهم فى صورة نقود، معاشات، تأمينات، حسابات ادخارية، سندات فإن أموالهم تشترى أقل وأقل ويزيد التضخم النسب الأسمية للفائدة بأقل من نسب التضخم ومن ثم يقلل نسب الفائدة الحقيقية مما يثمل عائق أمام الاستثمار وبالتالى يعرقل النمو.

٢-أن معدل عائد الاستثمار لأموال التأمين الاجتماعى كان وبشكل دائم أقل من متوسط العائد السائد فى السوق بالنسبة لشهادات استثمار البنك الأهلى (أ) خلال فترة الدراسة والجدول التالى يوضح مدى الانحراف فى ريع الاستثمار من خلال المقارنة بين معدل الفائدة المحقق ومعدل الفائدة السائدة فى السوق.

تطور عوائد الاستثمار خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠١٢

السنه	ارصده الاستثمار	ريع الاستثمار	معدل الفائدة المتحقق	معدل الفائدة السائدة فى السوق	الانحراف
٢٠٠٠	١٢٩٩٥٠،٨	١٢٥٠٢	%٩،٦	%١٢	٢،٤
٢٠٠١	١٤٧٨٥١	١٤٢٤٦،٦	%٩،٦	%١١،٥	١،٩
٢٠٠٢	١٦٧٦١٥	١٦٢١٩،١	%٩،٧	%١٠	٠،٣
٢٠٠٣	١٨٩٧٧٦	١٧٤٠٦،٧	%٩،٢	%١٠	٠،٨
٢٠٠٤	٢١٣١٢٢	١٩٠١٨،٤	%٨،٩	%١٠	١،١
٢٠٠٥	٢٣٩٣٩٤	٢١٤١٨،٥	%٨،٩	%١٠	١،١
٢٠٠٦	٢٦٤٢٧٩	٢٣٨٦٨	%٩	%٩	–
٢٠٠٧	٢٧٠٢٠٩	٢٢٥١٤،٥	%٨،٣	%٩	٠،٧
٢٠٠٨	٢٨٤٨٨١	٢٣٥٩٣،٩	%٨،٣	%١١،٥	٣،٢
٢٠٠٩	٢٩٣٦٨٧	٢٤٥٤٧،٧	%٨،٣	%١٠،٥	٢،٢
٢٠١٠	٣٠٣٧٦٩	٢٥١٤٢،٧	%٨،٣	%٨،٥	٠،٢
٢٠١١	٣١٥٠٠٢،٦	٢٦٥٠٥	%٨،٤	%٩،٥	١،١
٢٠١٢	٣٢٠٧٩٦	٢٧٧٨٣،٧	%٨،٧	%٩،٥	٠،٨

- تقرير إنجازات وزارة التضامن الاجتماعى من عام ٢٠٠٠/٢٠١٢.
- التقرير السنوى للبنك المركزى من عام ٢٠٠٠/٢٠١٢.

يلاحظ من الجدول السابق أن مجموع الاستثمارات على مستوى المحفظة الكلية للاستثمارات قد حققت انخفاض فى العائد عام ٢٠٠٠ بلغ ٩،٦% ثم استمر فى الانخفاض حتى وصل إلى ٨،٧% عام ٢٠١٢.

ومن ثم يجب العمل على رفع كفاءة الاستثمارات حيث أن تحقيق معدل عائد مرتفع على الاستثمار يؤدى إلى تقديم خدمات أفضل للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات وانشاء العديد

من المشروعات وبالتالى توفير المزيد من فرص العمل ويتم ذلك باستخدام علم دراسة الجدوى للمحاور الاستثمارية المقترحة والعمل على إيجاد محاور جديدة للاستثمار.

هو ما يتفق مع دراسة منى السيد (٢٠٠٢) بعنوان تقييم اقتصادى لاساليب استثمارات التامين الاجتماعى حيث تهدف الى رفع كفاءة الاستثمارات ومعدلات العائد منها بكافة الوسائل.

١-من المشروعات الاستثمارية التى تحقق أهداف الدولة وتتناسب مع استثمارات التأمين الاجتماعى مشروعات البنية التحتية المحولة حيث تنبع أهميتها من أنها وسيلة للحفاظ على هذه الأموال.

٢-يعتبر الاستثمار فى قروض الرهن العقارى وتوريقها من أنسب المجالات الاستثمارية لموارد التأمين الاجتماعى لما فيها من تحقيق لأهداف النظام التأمين وتناسبها مع خطط التنمية والنمو الاقتصادى.

٣-معظم الدراسات الاقتصادية تتفق مع أن المتغيرات الحديثة تعمل فى طياتها عوامل التضخم وعدم استقرار معدل الاستثمار مما يلقى بعبء أكبر على استثمارات التأمين الاجتماعى ولابد من وجود مجالات جديدة لاستثمار مخصصات صناديق التأمين الاجتماعى فى ظل التضخم وبورصة سوق المال وهذا ما يتفق مع دراسة حمدى محمد عبد المنعم (دراسة تحليلة لسياسات استثمار أموال التأمينات الاجتماعية فى ظل المتغيرات الحديثة) والتى تهدف إلى أهمية وجود مجالات حديثة جديدة لاستثمار مخصصات التأمين الاجتماعى فى ظل المتغيرات الاقتصادية الحديثة.

٤-تحكم استثمارات أموال التأمين الاجتماعى شروط ومبادئ يجب مراعاتها عنتد استثمار هذه الأموال حتى يمكن المحافظة عليها وتنميتها.

٥-يمكن الاستفادة من أموال التأمين الاجتماعى إذا احسنت إدارة استثمارها فى تمويل مزايا التأمين الاجتماعى وتخفيف الأعباء الملقاة على الخزانة العامة.

٦-وجود فروق دالة إحصائياً بين معدل الفائدة ببنك الاستثمار القومى ومعدل الفائدة فى أقساط الاستبدال وبين معدل فائدة الأوراق المالية ومعدل كل من (صكوك حكومية وأقساط استبدال وودائع لدى البنوك وبين معدل فائدة الصكوك الحكومية ومعدل فائدة أقساط

استبدال وبين معدل فائدة أقساط استبدال ومعدل الودائع لدى البنوك والجدول التالى يبين المتوسط والإنحراف المعيارى لمعدل الفائدة المحقق والسائد فى السوق والاختلاف بينهم.

توصيات الدراسة

١. تدعيم نظام التأمين الاجتماعى بالكوادر الفنية القادرة على وضع وتنفيذ ومتابعة السياسة الاستثمارية الناجحة مع وجود الجهة المسئولة عن تخطيط ورسم السياسات الاستثمارية لأموال التأمين الاجتماعى ومتابعة تنفيذها وتعديلها باستمرار بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدولة بما يحقق أقصى مصلحة للمؤمن عليهم وأصحاب المعاشات.

٢. عدم التسرع فى تطبيق أياً من التوصيات الدولية التى تهدف لتعديلات هيكلية فى النظام التأمين قبل دراستها دراسة متأنية والاستفادة من تجارب الدول السابقة خاصة فى مجال خصخصة نظم التأمين الاجتماعى.

٣. أن يراعى فى استثمار أموال التأمين الاجتماعى تحقيق أقصى فائدة اجتماعية واقتصادية تعود على المؤمن عليهم من حيث الحد من مشكلة البطالة والاسكان وتطوير وإنشاء المستشفيات لعلاج المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات.

٤. قياس وتقيم كفاءة السياسة الاستثمارية لأموال التأمين الاجتماعى بصفة دورية.

٥. يجب العدول عن الاستثمار فى صورة قروض حكومية وودائع بنكية لعدم تحقيها الضمان الحقيقى لهذه المخصصات فى مواجهة التضخم التى تتميز به مرحلة التحول الاقتصادى.

٦. ضرورة إيجاد أساس واحد للتعامل بين الأجر الأساسى (الوظيفى حالياً) والأجر المتغير (المكمل حالياً) طبقاً لقانون الخدمة المدنية الجديد رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ وإيجاد طريقة واحدة لتوحيد الأجور.

٧. ضروة المساواة بين جميع المواطنين الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٠٨ لسنة ٧٦ والخاص بأصحاب الأعمال ومن فى حكمهم والقانون رقم ٥٠ لسنة ٧٨ والخاص بالعاملين بالخارج والقانون رقم ١١٢ لسنة ٨٠ والخاص بالتأمين الشامل (العمالة غير المنتظمة) من

حيث الانتفاع بكافة المزايا التأمينية التى يحصل عليها العاملون لدى الغير والخاضعين لأحكام القانون ٧٩ لسنة ٧٥ والإنتفاع بكل من تأمين البطالة والمرض وتأمين إصابات العمل.

دراسات وأبحاث مقترحة

١-تقيم الأداء المتوازن والمسئولية الاجتماعية لصناديق التأمين الاجتماعى.

٢-التخطيط الاستراتيجى لاستثمار أموال التأمين الاجتماعى.

٣-دور التدريب فى استثمار أموال التأمين الاجتماعى.

المراجع

مؤتمر العمل العربى: القاهرة، الدورة٣٩ – ابريل ٢٠١٢.

سامى نجيب ملك(١٩٩٧): إدارة الأخطار "التقرير النهائى للمشروع البحثى، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا وإدارة الأخطار والتأمينات، ص٤٧٦.

تقارير إنجازات التأمين الاجتماعى بالقطاع الحكومى والخاص (٢٠٠٠-٢٠١٢).

التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٢)

النشرة الشهرية لتناول المؤشرات الاقتصادية والجتماعية – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء – العدد ٢٦٣ – المجلد ٢٣ – نوفمبر ٢٠١٤.

Campbell, Mcommal ap. Cit, P. 398.

Krishna chaitonya, Vadlamannati (2007) Doec insurance.

Sector Growth & Refarms Effcet Ecan amic Development Empictlal Evidence Fron India.

A PROPOSED FRAME TO IMPROVE ALTERNATIVE INVESTMENT OPPORTUNITIES OF SOCIAL INSURANCE FUNDS FOR ACHIEVING ECONOMIC AND SOCIAL GROWTH

[14]

Fanous, N. A.[(1)];AbdEl-Gaid, Sohier, S.[(2)] and Abdel Wahab, Hanan, H.[(3)]

1) Faculty of Commerce, Ain Shams University.2) Faculty of Education, Ain Shams University 3) Social Insurance Organization, Cairo.

ABSTRACT

This study problem is crystallized in that resources of social insurance cannot achieve its targets or determinants which require reconsidering of the style of investment in a way that guarantees non-losing of political investment decisions. Achieving actual independency for insurance system should be available in order to fulfill its objectives.

The study drives at examining how the elevation of profits of social insurance resources investment for the purpose of elevating level of pension beneficiaries and magnifying the economic benefit in the state through alternative investment opportunities.

Funds of the social insurance could be considered as an Independent variable, while the uses of the social insurance funds in the process of the socio-economic development is a balanced variables of the Intermediate variables, while the independent variable is presented in improving the alternative investment opportunities for the funds of the social insurance.

Among the most important tools used in the study are social insurance reports (the governmental and private sector) as well as the annual report of the Central Bank during the period from 2000 to 2012. The study found that investment in hypotheses mortgage and

securitized is one of the most suitable investment fields of the resources of social insurance. The study also concluded that the investment of whole and permanently social insurance funds is lower than the average yield in the prevailing market rate of return. The study recommended evaluating and assessing the investment policy of the social insurance funds efficiently on a regular basis.